الأمم المتحدة

A/67/769

الجمعية العامة

Distr.: General
1 March 2013
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ١١٨ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة: دور منظومة الأمم المتحدة المركزي في إدارة الشؤون العالمية

إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يصف هذا التقرير، الذي يقدم، استجابة لقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٥٦، التطورات الدولية الأخيرة وانعكاساتها على إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية. وتشمل هذه التطورات المداولات التي أجريت في الآونة الأخيرة بشأن تنامي دور مجموعة العشرين في تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية وتعاونها مع الأمم المتحدة في السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وإصلاح المؤسسات المالية والتجارية الدولية، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إضافة إلى التطورات المتصلة بغير ذلك من عمليات الأمم المتحدة ذات الصلة كعملية صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويستخلص التقرير الاستنتاجات ويطرح توصيات أخرى بشأن سبل تعزيز الإطار الدولي للتعاون الاقتصادي على الصعيد العالمي دعما للتنمية.

270313 190313 13-24647 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٥٦ المعنون ''دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية'' إلى الأمين العام أن يقدم إليها، بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠١٣، تقريرا تحليليا يركز على إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية، مشفوعا بتوصيات محددة أخرى، يتم إعداده بالتشاور مع الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، آخذا في الاعتبار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وعمليات متابعة جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، حسب الاقتضاء.

٢ – ويأتي هذا التقرير عطفا على تقرير الأمين العام عن الإدارة الاقتصادية العالمية والتنمية (A/66/506) الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وقد بدأ التقدم يشق طريقه في أعمال التنسيق والتعاون المتعلقة بالسياسات الاقتصادية العالمية. فقد أرست الوثيقة الختامية ذات المصداقية التي صدرت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وجهود الإصلاح الجارية في مؤسسات بريتون وودز، الأسس لإجراء مشاورات واسعة النطاق لبلورة خطة عالمية للتنمية المستدامة. ولا يزال هناك ما يبرر مواصلة التفكير بشأن ما يتضمنه تقرير عام ٢٠١١. وقد عُممت مذكرة شفوية على جميع الدول الأعضاء طلباً لآرائها بشأن مسألة إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية، وأجريت مشاورات مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية بهذا الأمر. ويمكن الاطلاع على الردود الواردة من الدول الأعضاء على موقع شبكي مخصص لها على العنوان الإلكتروني التالي www.un.org/esa/ffd.

ثانيا – النتائج الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام عن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية لعام ٢٠١١

٣ – وفقا لما يرد في تقرير عام ٢٠١١، يشير مصطلح ''إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية'' إلى الدور الذي تؤديه المؤسسات والعمليات المتعددة الأطراف في تشكيل السياسات والقواعد والأنظمة الاقتصادية العالمية. ففي حين ظلت هناك جهود تبذل على مدى السنوات لتعزيز السياسات والهيكل المؤسسي لإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية تمر عبر وسائل منها مراعاة الثقل المتزايد للأسواق الناشئة والبلدان النامية، فإن الحاجة لا تزال تتطلب مواصلة الإصلاح على عدد من الجبهات. ومن ذلك أنه لا يزال من الأهمية بمكان أن تواصل هياكل الإدارة الاقتصادية العالمية أخذ البلدان النامية في الاقتصاد العالمي في الحسبان بما يعكس على نحو أفضل تزايد ثقلها. ويضاف إلى ذلك أن هناك نقصا في التماسك والاتساق داخل الأنظمة الدولية المالية والنقدية والتجارية. فرغم الجهود الكبيرة لسد هذه الثغرات، أثبتت

الترتيبات المؤسسية الحالية أنها معقدة بما لم تجد معه تلك الجهود نفعا. ولا تزال هناك مسائل هامة معلقة كمسألتي طرح اتفاق لتجارة متعددة الأطراف واعتماد إطار للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك ثغرات في الأطر المتعددة الأطراف في مجموعة من المجالات تشمل القدرة على تحمل الديون والتعاون الضريبي وحقوق المهاجرين.

٤ - وإزاء هذه الخلفية، يتضمن تقرير الأمين العام لعام ٢٠١١ عن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية عددا من التوصيات المتعلقة بتعزيز هياكلها. ويشدد التقرير على وجه الخصوص على أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة وفعاليتها في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية. فالأمم المتحدة تشكل محفلا عالميا حقيقيا شاملا متعدد الأطراف. وشرعيتها تضفي قيمة لا تضاهى على المناقشات التي تجريها والاتفاقات التي تتوصل إليها عن طريق التفاوض والأنشطة التنفيذية التي تقوم بها. ولا بد من مواصلة بذل الجهود لتعزيز التنسيق والتعاون والتماسك والفعالية في صنع السياسات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وإنشاء أطر عمل تجمع بين الفعالية والشمولية والصفة التمثيلية.

٥ - وقد أكد تقرير عام ٢٠١١ على ثلاثة أنواع من التدابير لتحسين أداء وأساليب عمل منظومة الأمم المتحدة تهدف إلى ما يلي: (أ) تعزيز أداء هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية؛ (ب) تعزيز الكفاءة والتنسيق على المستوى المشترك بين الوكالات وعلى المستوى التشغيلي؛ (ج) تعزيز مصداقية الأمم المتحدة والإعلاء من شأنها. وعلاوة على ذلك، يوصي التقرير بأن يستعرض دوريا أداء هيئات الأمم المتحدة وأجهزتها وتعزيزه، عند الضرورة.

٦ - وفيما يعزى في جانب منه إلى أوجه قصور في الهياكل المؤسسية لإدارة الشؤون العالمية، ظهر عدد من التجمعات العالمية التي ما زال عملها متواصلا بشكل مستقل دون تنسيق، وهي مجموعة الدول الصناعية السبع، ومجموعة الثمانية، ومجموعة الـ ١٠ ومجموعة العشرين ومجموعة الـ ٢٤. وتتسع عضوية مجموعة العشرين لأكثر من البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو حيث إنها تشمل أيضا بلدانا ذات اقتصادات ناشئة. وقد أثبتت المجموعة أيضا أنها أكثر استعدادا لإشراك دول من غير أعضائها وتعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات الأخرى المعنية بمسائل التنمية. وهي إذ تشكل المنتدى الرئيسي للتعاون الدولي في مجال السياسات الاقتصادية بالنسبة لأعضائها، فإنها أشركت في مناقشاتها أيضا مراكز التفكير وممثلي المؤسسات التجارية والعمال والمجتمع المدني. غير أن العديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك المجموعة غير الرسمية المعنية بالحوكمة العالمية شدد على ضرورة مواصلة تعزيز العلاقة بين مجموعة العشرين وأعضاء الأمم المتحدة عموما.

٧ - وتناول التقرير أيضا مجموعة من التحديات الكبيرة الأخرى المتصلة بإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، بما في ذلك التحدي الماثل في ضرورة مواصلة الجهود للنهوض بصوت البلدان النامية وتمثيلها في المؤسسات المتعددة الأطراف، وبخاصة مؤسسات بريتون وودز وغيرها من هيئات وضع القواعد والمعايير كبنك التسويات الدولية ومجلس الاستقرار المالي. ودعا التقرير أيضا إلى بذل جهود لمعالجة الثغرات القائمة في الأطر المتعددة الأطراف في مجموعة من المجالات (تشمل القدرة على تحمل الديون والتعاون الضريبي وحقوق المهاجرين)، وإلى إيلاء الاهتمام الواجب للمسائل ذات الصلة باتساق السياسات بين المنظمات الدولية كافة في مواجهة التحديات الشاملة الماثلة في عالم مترابط.

٨ - وأخيرا، أكد تقرير عام ٢٠١١ ضرورة إدماج المؤسسات والترتيبات الإقليمية على نحو أفضل ضمن إطار إدارة الشؤون العالمية. ويمكن للجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أن تقوم بدور هام ضمن هذا الإطار بالاستفادة من الدروس التي تكتسبها من وجودها الميداني وبمراعاة الحساسيات الإقليمية والمحلية في اتخاذ القرارات على الصعيد العالمي. ويمكن أن يكون لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي دور كبير في كفالة أن تفيد العمليات الإقليمية والعالمية بعضها البعض بالمعلومات.

ثالثا - التطورات الدولية الأخيرة

ألف - زيادة تعاون مجموعة العشرين مع الأمم المتحدة

٩ - انصب محط التركيز الرئيسي لمجموعة العشرين خلال الأزمة الاقتصادية المالية والاقتصادية العالمية، وفي الفترة التي أعقبتها على التصدي للمسائل العاجلة التي نشأت عن هذه الأزمة، وعلى تنسيق السياسات المتصلة بها. وظلت المجموعة أيضا منكبة إلى حد ما على معالجة مسألة إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية حيث تركزت المناقشات على دورها في معالجة التحديات العالمية.

١٠ - وفي مؤتمر القمة ذاته الذي عقد في كان في عام ٢٠١١، وصفت المجموعة نفسها بأنها مجموعة لا يستطيع أحد مثلها أن يجمع تحت رايته الاقتصادات الرئيسية المتقدمة النمو منها والناشئة على حد سواء لتنسيق سياساتها وإيجاد الاتفاق السياسي اللازم لتذليل التحديات الناشئة عن الترابط الاقتصادي العالمي. وشددت المجموعة أيضا على اعتزامها مواصلة الاضطلاع بدورها كمجموعة غير رسمية يقودها القادة تندرج ضمن الإطار العام لإدارة الشؤون العالمية. ولهذا الغرض، قررت مجموعة القادة العشرين في إعلان كان أن

تواصل تعاونها المستمر والفعال مع دول من غير أعضائها، ومع المنظمات الإقليمية والدولية، بما فيها الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة.

١١ - وفي سياق المناقشات المتعلقة بإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية، دعت عدة دول أعضاء، أبرزها الدول الأعضاء في مجموعة الحوكمة العالمية، إلى تكثيف العلاقة بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين نظرا لما هناك من تكامل بين عمل كل منهما. وهناك في هذا الصدد ممارسة درج عليها تتمثل في قيام رؤساء مجموعة العشرين بتقديم إحاطات منتظمة للجمعية العامة قبل وبعد كل مؤتمر قمة للمجموعة. وقد قوبلت هذه الممارسة بترحيب العديد من الدول الأعضاء باعتبارها خطوة إلى الأمام لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمجموعة. فقبل عقد مؤتمر قمة المجموعة في لوس كابوس، المكسيك، وجهت مجموعة الحوكمة العالمية رسالة إلى الأمين العام (A/66/821) تتضمن مقترحات تتعلق بما يلي: (أ) وضع إطار متماسك للحوكمة العالمية: التعاون البنَّاء بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين و (ب) تعزيز التنمية المستدامة والنمو الأخضر ومكافحة تغير المناخ. وردا على ذلك، أكدت الرئاسة المكسيكية لمجموعة العشرين أن مقترحات مجموعة الحوكمة العالمية قد أخذت في الاعتبار على النحو الواجب في اجتماع لوس كابوس وأنها ساهمت في النجاح الذي كلل أعماله (انظر A/66/877).

١٢ - وفي الآونة الأخيرة، حثت مجموعة الحوكمة العالمية في اجتماعها الوزاري الخامس المعقود في نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ مجموعة العشرين على أن تعزز تعاونها مع الدول من غير أعضائها وكذلك مع المنظمات الإقليمية والدولية. وتحديدا، فقد دعا وزراء مجموعة الحوكمة العالمية مجموعة العشرين إلى تجاوز مرحلة المشاورات مع الدول غير الأعضاء ومع التجمعات كمجموعة الحوكمة العالمية، وإيجاد السبل الكفيلة بإدراج مساهماتها في الوثائق الختامية لمجموعة العشرين.

١٣ - ويجري العمل للانتقال إلى إدماج هذه الشواغل العامة. فالمناقشات داخل مجموعة العشرين لم تركز على تنسيق السياسات فيما بين الاقتصادات المتقدمة النمو فحسب، وإنما سلمت أيضا بما للأسواق الناشئة من أهمية من الناحية النظمية وأجرت مداولات بشأن الآثار غير المباشرة التي تترتب على إجراءات الاقتصادات المتقدمة النمو في الأسواق الناشئة والنامية. وفي هذا الصدد، دعت المجموعة صندوق النقد الدولي إلى أن يعزز إطاره الرقابي لدعم تحليل سبل إعادة الاتزان العالمي والآثار غير المباشرة وغير المقصودة المترتبة على السياسات النقدية التقليدية وغير التقليدية. وقد أصبحت وكالات الأمم المتحدة تشارك الآن أيضا في دعم العمل المتعلق بتحقيق نمو قوي ومتوازن ومستدام، وهو ما يمهد الطريق لآفاق

أخرى للمناقشات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية العالمية. وستترتب على تحقيق الانتعاش الاقتصادي العالمي وتحقيق استقرار النظم المالية آثار بعيدة المدى في اقتصادات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

١٤ - وكانت المجموعة قد قدمت من خلال حوارها الدعم للنهوض بصوت البلدان النامية وتمثيلها في المؤسسات المتعددة الأطراف، وبخاصة مؤسسات بريتون وودز وغيرها من هيئات وضع القواعد والمعايير كبنك التسويات الدولية ومجلس الاستقرار المالي. وقد تم على نحو استباقي اختيار الأمم المتحدة وأجهزتها ذات الصلة، إلى جانب مؤسسات أخرى متعددة الأطراف، لمعالجة الثغرات القائمة في الأطر المتعددة الأطراف وصياغة استجابات لمسائل حاسمة كالتنظيم المالي والقدرة على تحمل الديون والتعاون الضريبي، والتمويل الطويل المدى للتنمية، وسوق العمل وإتاحة فرص العمل. وقد جرى في إطار مجموعة العشرين إرساء تقليد يقضي بأن يعتمد على مؤسسات متعددة الأطراف للتعاون على نحو وثيق مع الأمم المتحدة وإيلاء الاهتمام الواجب بالمسائل المتصل بتماسك السياسات بين جميع المنظمات الدولية في مواجهة التحديات العالمية الشاملة. وقد اعتمد نهج خبراء مجموعة العشرين على طائفة من المؤسسات تشمل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتقديم مساهمات إلى الفريق العامل المعني بالتنمية (تشمل وجهات نظر الأمم المتحدة بشأن الاقتصاد والآفاق العالمية، وتمويل مكافحة تغير المناخ، وفرص العمل، والإدماج المالي، وتمويل الاستثمار الطويل المدى).

باء - إصلاح المؤسسات المالية والتجارية الدولية

١٥ - يشكل إصلاح المؤسسات المالية والتجارية الدولية عنصرا مهما في جعل الحوكمة الاقتصادية العالمية أكثر اعتمادا على المشاركة وأكثر ملاءمة للتنمية المستدامة والنمو الأخضر.

١٦ - ولا يزال توسيع نطاق صوت البلدان النامية ومشاركتها وتعزيزها في الأطر المتعددة الأطراف وتحديد المعايير تشكل أولوية في برنامج السياسات العالمية. واتخذ كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خطوات ملموسة للتوجه نحو إقامة هياكل للإدارة تكون أكبر تمثيلا وأسرع استجابة وأكثر خضوعا للمساءلة (انظر A/67/187). ورغم التقدم المحرز، لا تزال الإصلاحات الإدارية التي أجراها صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٠ في انتظار تصديق أعضاء الصندوق عليها. ولكي تصبح مجموعة الإصلاحات سارية بكاملها، لا بد من قبول التعديل المقترح إدخاله على إصلاح المجلس التنفيذي من جانب ثلاثة أخماس أعضاء الصندوق البالغ عددهم ١٨٨ عضوا (أو ١١٣ عضوا) الذين يتمتعون بـ ٨٥ في المائة من

إجمالي قوة التصويت في الصندوق، وموافقة الأعضاء الذين يتمتعون به ما لا يقل عن ٧٠ في المائة من مجموع الحصص (في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠) على زيادة الحصص. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، وافق ١٣٣ عضوا يتمتعون بنسبة ٧٠,٨ في المائة من قوة التصويت الإجمالية على التعديل، في حين وافق ١٤٦ عضوا يتمتعون بـ ٧٧,١ في المائة من مجموع الحصص على زيادة حصصهم. ولا يتوقف اعتماد مجموعة الإصلاحات إلا على اتخاذ أكبر أصحاب المصلحة الخطوات اللازمة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قدم المجلس التنفيذي للصندوق تقريره عن نتائج استعراض صيغة الحصص إلى أعضاء مجلس المحافظين البالغ عددهم ١٨٨ عضوا، وأفاد فيه بإحراز تقدم في تحديد العناصر الرئيسية التي يمكن أن تشكل أساسا لاتفاق نهائي بشأن صيغة جديدة للحصص. واتُّفق على أن ذلك سيتيح للمجلس التنفيذي أساسا جيدا للاتفاق على صيغة جديدة للحصص يجسِّد بطريقة أفضل الأوضاع النسبية للأعضاء في الاقتصاد العالمي كجزء من عمله المتعلق بالاستعراض العام الخامس عشر للحصص، الذي سيجرى بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

١٧ - وما فتئ البنك الدولي يتأهب لتقديم الخدمات لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتنسيق مع الأمم المتحدة من أجل دعمها. وقام بجملة أمور منها إنشاء مجلس للتنمية المالية يهدف إلى مساعدة مجموعة البنك الدولي على تحقيق إمكاناتها في مختلف مجالات التنمية المالية، بما في ذلك عمله المتعلق بالتمويل الطويل الأجل والتمويل الشامل. وإضافة إلى مسائل أخرى سيواصل مجلس التنمية المالية إقامة الشراكات وتيسير تنسيق السياسات مع مسار التمويل لمجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي ودعم الأعمال والمبادرات القائمة مع المنظمات الخارجية.

١٨ - وإضافة إلى ذلك، سلمت الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بضرورة أن تولي برامج منظومة الأمم المتحدة وصناديقها ووكالاتها المتخصصة والكيانات المعنية الأخرى، من قبيل المؤسسات المالية الدولية، الاعتبار الواجب للتنمية المستدامة. ومن شأن مواصلة استعراض هياكل الحوكمة والسياسات التشغيلية وصكوك المؤسسات المالية الدولية بهذا الصدد أن تساعد في تعزيز الحوكمة الاقتصادية الدولية دعما للتنمية المستدامة.

١٩ - وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، فلا يزال من التحديات الرئيسية التوصل إلى استنتاج موجه نحو التنمية لجولة الدوحة، في ظل احترام مبادئ الشفافية والشمول وصنع القرار بتوافق الآراء. وعلاوة على ذلك، ظهرت مسائل إضافية اعتبرتها بعض البلدان مسائل هامة بالنسبة لإيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف. ومن بين هذه المسائل إدارة سلسلة الإمداد العالمية والإقليمية والأمن الغذائي وجوانب تغير المناخ المتصلة بالتجارة وأثر تكاثر الاتفاقات

التجارية الثنائية والإقليمية. وتجري مناقشة بعض هذه الموضوعات أيضا في إطار مجموعة العشرين بدعم من منظمة التجارة العالمية وغيرها.

٢٠ - وتشكل جوانب تغير المناخ المتصلة بالتجارة إحدى القضايا الرئيسية للبلدان النامية. ويمكن أن يؤدي تخضير الاقتصاد العالمي إلى فتح أسواق جديدة وفرص تجارية لجميع البلدان، ومن شأن ذلك إيجاد فرص عمل. ومع ذلك، فقد أُعرب أيضا عن رأي مفاده أن بعض السياسات الرامية إلى دعم الاقتصاد الأخضر يمكن أن تحد من إمكانية الوصول إلى الأسواق، وأن تشوه القدرة على المنافسة الدولية، وتتنافى، في بعض الحالات، مع القواعد التجارية المتعددة الأطراف. وبناء على ذلك، سيكون من المفيد فهم القواعد والآثار المحتملة لسياسات الاقتصاد الأخضر على نحو أفضل (انظر A/67/339). وتتيح منظمة التجارة العالمية فعلا لأعضائها منبرا لمراقبة ومناقشة التفاعل بين الاقتصاد الأخضر والتجارة الدولية، بقنوات منها لجنتها المعنية بالتجارة والبيئة.

جيم - تقرير حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عن الحوكمة لصالح النمو: تحقيق توافق الآراء من أجل المستقبل

٢١ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أصدر رئيس وزراء المملكة المتحدة، ديفيد كامرون، التقرير المعنون ''الحوكمة لصالح النمو: تحقيق توافق الآراء من أجل المستقبل''. وجرى إعداد هذا التقرير تلبية لطلب من فرنسا التي كانت تتولى آنذاك رئاسة مجموعة العشرين، وأعد لمؤتمر القمة الذي عقدته المجموعة في مدينة كان يومي ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ولئن كان تقرير المملكة المتحدة يذكر أن سبيل إحلال حوكمة أكثر فعالية لا يقتضي بالضرورة وضع مؤسسات وإجراءات جديدة فإنه يؤكد على ضرورة وجود الإرادة السياسية للعمل معا وبناء توافق الآراء السياسي اللازم لتنسيق السياسة وتمكين المؤسسات من العمل بفعالية أكبر في إطار ولاياتها الحالية.

٢٢ - ودُعيت مجموعة العشرين والأمم المتحدة في هذا التقرير إلى العمل معا بشكل وثيق لتحقيق قدر من قيمة هذا التعاون لصالح كلا الجانبين. وأكد التقرير على أهمية عمل كلا الكيانين على إيجاد سبل للاتصال بصورة أكثر تواترا ودعم أهداف بعضهما البعض. وأكد التقرير أن على المجموعة أن تعزز وتشتق منهج عملها مع الأمم المتحدة عبر قنوات مختلفة. ويشمل ذلك تأييد اقتراح مجموعة الحوكمة العالمية المتعلق بترسيخ ممارسة عقد اجتماعات إعلامية وإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ وضمان تعيين رئاسة مجموعة العشرين مسؤولا كبيرا ضمن الثلاثية المؤلفة من الرؤساء السابق والحالي والمقبل للإشراف على العمل وكفالة الاستمرارية؛ واستخدام الموارد المتاحة للأمم المتحدة

(مثل المناقشات المواضيعية غير الرسمية للجمعية العامة) من أجل الاستفادة منها في المسائل وإبرازها بما يسمح لأعضاء الأمم المتحدة مناقشة المسائل موضع الاهتمام المشترك بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين. وإضافة إلى ذلك، دعيت مجموعة العشرين في التقرير إلى تعزيز اتساق حوكمة التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وما فتئ خبراء الأمم المتحدة يقدمون إلى الجمعية العامة إحاطات بشأن مداولات المجموعة سنويا.

٢٣ - وأكد التقرير على ضرورة مواصلة إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ وتعزيز أداء مجلس تحقيق الاستقرار المالي حتى يتمكن بفعالية من معالجة بعض المشاكل الأساسية التي أدت إلى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة؛ واتخاذ تدابير لجعل أنشطة منظمة التجارة العالمية وقواعدها أكثر تماشيا مع الحقائق الحالية والتجارية؛ والانتقال إلى معايير عالمية أكثر فعالية عبر مجموعة من مجالات السياسة (بما في ذلك إشراك الجهات الفاعلة الرئيسية كلها في تطوير المعايير الحالية ووضع المعايير في المستقبل). وعلاوة على ذلك، أكد التقرير على ضرورة تعزيز الاتساق بين المؤسسات والإجراءات، لا سيما ما يتصل منها بمواجهة التحديات في المجالات الشاملة مثل الطاقة والبيئة والتنمية.

دال - مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

١- تحديات واسعة النطاق في مجال الحوكمة في سياق التنمية المستدامة

٢٤ - أقرت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٨/٦٦، الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (المعقود في ريو دي جانيرو، بالبرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢)، والمعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''. وأكدت الوثيقة على ضرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق التنمية المستدامة عن طريق النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وفي هذا الصدد، شددت الحكومات على الأهمية البالغة لميادين المالية والديون والتجارة ونقل التكنولوجيا، وكذلك الابتكار ومباشرة الأعمال الحرة وبناء القدرات والشفافية والمساءلة (الفقرة ١٩ من مرفق القرار ٢٨٨/٦٦).

٢٥ - وتتضمن الوثيقة الختامية معايير عامة للحوكمة فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وينبغي أن تكون هذه السياسات متسقة مع القانون الدولي؛ وتحترم السيادة الوطنية لكل بلد على موارده الطبيعية؛ وتكون مدعومة ببيئة مؤاتية ومؤسسات تؤدي وظائفها بشكل جيد على جميع المستويات؛ وتحقق النمو الاقتصادي المطرد الشامل للجميع وتحترم جميع حقوق الإنسان وتراعي احتياجات البلدان النامية، لا سيما البلدان التي تمر بأوضاع خاصة.

٢٦ - وعلاوة على ذلك، يجب أن تعزز سياسات الاقتصاد الأخضر التعاون الدولي؛ وتتجنب فعليا ربط المساعدة الإنمائية الرسمية والتمويل بشروط غير مبررة؛ وألا تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو تقييدا مقنّعا للتجارة الدولية؛ وتسهم في سد الفجوات التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛ وتعزز رفاه الفئات الضعيفة من السكان؛ وتكفل مساهمة النساء والرجال على قدم المساواة؛ وتشجع الأنشطة المنتجة التي تسهم في القضاء على الفقر في البلدان النامية؛ وتتصدى للشواغل المتصلة بعدم المساواة وتعزز الإدماج الاجتماعي، بما في ذلك وضع الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية؛ وتشجع اتباع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة وتكفل استمرار الجهود الرامية إلى إيجاد نهج إنمائية منصفة شاملة للجميع من أجل التغلب على الفقر وعدم المساواة (المرجع نفسه، الفقرة ٥٨).

٢٧ - وتعتبر سياسات الاقتصاد الأخضر جهدا تشارك فيه جهات متعددة. وفي هذا الخصوص، تدعو الحكومات الجهات المعنية، في منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجموعات الكبرى ذات الصلة، إلى تقديم الدعم للبلدان النامية، بناء على الطلب، لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما في أقل البلدان نموا.

٢٨ - ويسُلط الضوء على ما يمكن أن يسهم به كل من القطاعين العام والخاص في تحقيق الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة، بسبل منها الأداة الهامة التي هي الشراكات بين القطاعين العام والخاص. ودُعي على وجه التحديد إلى وضع أطر تنظيمية وسياساتية تساعد في تمكين قطاعي الأعمال والصناعات من النهوض بمبادرات التنمية المستدامة. وينبغي للشركات اتباع ممارسات مسؤولة في مجال الأعمال، كالممارسات التي يشجعها الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ويجري التسليم بأهمية تقارير الشركات عن مدى توافر مقومات الاستدامة في أنشطتها، وتشجع الشركات على النظر في دمج معلومات الاستدامة في دورة الإبلاغ. وإضافة إلى ذلك، يشجع قطاع الصناعات والحكومات المهتمة والجهات المعنية على أن تقوم بوضع نماذج لأفضل الممارسات وتسهيل دمج التقارير المتعلقة بالاستدامة، مع مراعاة الخبرات المكتسبة من الأطر القائمة وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك احتياجاتها في مجال بناء القدرات (المرجع نفسه الفقرتان ٤٦ و ٤٧).

٢٩ - وتؤكد الوثيقة الختامية من جديد الدور الذي يمكن أن يؤديه نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف في تحقيق التنمية المستدامة. ووُجِّهت الدعوة إلى أعضاء منظمة التجارة العالمية لمضاعفة جهودهم من أجل التوصل إلى استنتاج طموح ومتوازن موجه نحو التنمية لخطة الدوحة للتنمية، في ظل احترام مبادئ

الشفافية والشمول وصنع القرار بتوافق الآراء، بقصد تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف. وجرى التأكيد من جديد على وجوب تقديم المساعدة إلى البلدان النامية وتعزيز التعاون بين جميع الجهات المعنية (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨٢).

٣٠ - وتدرك الحكومات ضرورة تحسين المساعدة الإنمائية الرسمية كماً ونوعا وضرورة تعزيز أثرها الإنمائي. وتسلم بأن هيكل المعونة قد تغير بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، مع ظهور جهات جديدة مقدمة للمعونة ونهج شراكة مبتكرة. وتطورت الفرص الجديدة للاستفادة من التدفقات الخاصة عن طريق التفاعل بين المساعدة الإنمائية مع الاستثمار الخاص والتجارة والجهات الفاعلة الجديدة في مجال التنمية. وفضلا عن ذلك، تؤكد الحكومات من جديد دعمها للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وينبغي النظر إلى التعاون بين بلدان الجنوب باعتباره تعبيرا عن التضامن والتعاون بين البلدان وينبغي أن يُكمل التعاون بين الشمال والجنوب، لا أن يحل محله (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٥٩ و ٢٦٠).

٣١ - وتؤكد الحكومات كذلك الدور الذي يمكن أن تضطلع به الشراكات الجديدة ومصادر التمويل الابتكاري في تكميل المصادر التقليدية لتمويل التنمية المستدامة. ويمكن أن تساعد آليات التمويل الابتكاري البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية على أساس طوعي، وينبغي توسيع نطاقها عند الاقتضاء (المرجع نفسه، الفقرة ٢٥٣). وتساعد مصادر التمويل الابتكاري في تمويل تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها ومكافحة الأمراض المعدية كجزء من برنامج عمل التنمية المستدامة.

٣٢ - وتدعو الحكومات في الوثيقة الختامية إلى زيادة الاتساق والتنسيق بين مختلف آليات التمويل والمبادرات المتصلة بالانتقال إلى اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة. وتؤكد ضرورة توفير تمويل كاف للأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، وزيادة إمكانية التنبؤ بالتمويل وتعزيز فعاليته وكفاءته في إطار الجهود الأعم التي تبذل لتعبئة موارد جديدة وإضافية يمكن التنبؤ بها من أجل تحقيق الأهداف المحددة في الوثيقة الختامية. وتنوِّه بعمل مرفق البيئة العالمية على مدى السنوات العشرين الماضية في تمويل المشاريع البيئية. غير أنه تقدّم اقتراحات محددة لتحسين إدارته وقدرته على إتاحة الموارد بطريقة فعالة لتلبية احتياجات البلدان من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال البيئة على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، تعرب الحكومات عن تأييدها لزيادة تبسيط الإجراءات وتقديم المساعدة للبلدان النامية، وتعزيز التنسيق مع الصكوك والبرامج الأخرى التي تركز على التنمية المستدامة بيئيا (المرجع نفسه، الفقرات ٢٦٢ و ٢٦٤ و ٢٦٥).

٣٣ - وتعرب الحكومات عن قلقها من أن التحديات الاقتصادية والمالية العالمية الحالية يمكن أن تهدد بصورة خطيرة المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجال تخفيض ديون البلدان النامية. ولا يزال من الضروري تقديم الدعم للبلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الدين في الأجل الطويل. وعلاوة على ذلك، تسلم الحكومات بأهمية اتباع سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها (المرجع نفسه، الفقرة ٢٦٣).

٣٤ - وينصب الاهتمام بصفة خاصة على أهمية مواصلة المؤسسات المالية الدولية تعزيز إدماج التنمية المستدامة في ولاياتها وبرامجها واستراتيجياتها وعملياتها المتصلة باتخاذ القرار. وإشارة إلى إدارة هذه المؤسسات، تؤكد الحكومات من جديد أهمية تعزيز مشاركة البلدان النامية لزيادة فعاليتها ومصداقيتها وشرعيتها وخضوعها للمساءلة. وتحيط علما بالقرارات المهمة المتخذة في الآونة الأخيرة بشأن إصلاح هياكل الحوكمة والحصص وحقوق التصويت في مؤسسات بريتون وودز، بما يجسد بصورة أفضل الواقع الراهن ويعزز كلمة البلدان النامية في تلك المؤسسات ومشاركتها في أنشطتها (المرجع نفسه، الفقرتان ٩١ و ٩٢).

٣٥ - وعلاوة على ذلك، تدعو الحكومات مجالس إدارة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعميم مراعاة ركائز التنمية المستدامة الثلاث في أنشطتها التنفيذية. وتسلم بوجود صلة بين زيادة فعالية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وكفاءته واتساقه من أجل تحقيق التنمية المستدامة (المرجع نفسه، الفقرتان ٩٣ و ٩٤).

٣٦ - ويجرى التأكيد في الوثيقة الختامية على ضرورة تحقيق تكامل متوازن بين ركائز التنمية المستدامة الثلاث على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني والمحلي. وتشجع الحكومات السلطات الإقليمية والوطنية ودون الإقليمية والمحلية على إعداد استراتيجيات للتنمية المستدامة واستخدامها، باعتبارها أدوات أساسية لتوجيه عملية صنع القرار وتطبيق مفهوم التنمية المستدامة على جميع الصعد. وتؤكد أيضا ضرورة أن تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومكاتبها دون الإقليمية، بدور هام في كفالة تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بشكل متوازن في منطقة كل منها (المرجع نفسه، الفقرات ٩٧ و ٩٨ و ١٠٠).

٢ - تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة

٣٧ - تؤكد الحكومات في الوثيقة الختامية أهمية توافر إطار مؤسسي قوي للتنمية المستدامة يستجيب على نحو متسق وفعال للتحديات الراهنة والمقبلة ويسد بكفاءة الثغرات التي تعتور تنفيذ خطة التنمية المستدامة. وتتضمن الوثيقة الختامية أحكاما ملموسة لتعزيز الترتيبات

الحكومية الدولية لأغراض التنمية المستدامة. وتسلم الحكومات فيها بالحاجة إلى وجود نظام متعدد الأطراف فعال شامل للجميع يتسم بالشفافية ويخضع للإصلاح ويتم تعزيزه، وتعيد تأكيد الالتزام بالنهوض بمنظومة الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها وكفاءتها (المرجع نفسه، الفقرات ٧٥-٧٧).

٣٨ - وتشدد الحكومات كذلك على ضرورة أن يحقق الإطار المؤسسي الجديد للتنمية المستدامة التآزر والاتساق، ويسعى إلى تجنب الازدواجية وإزالة أوجه التداخل الذي لا داعي له في منظومة الأمم المتحدة ويقلل من الأعباء الإدارية ويستند إلى الترتيبات القائمة. وينطوي ذلك على الحفاظ على التقسيم المستقر للعمل فيما بين المؤسسات والهيئات والمنتديات واحترام المزايا النسبية ضمن مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة.

٣٩ - وتعيد الحكومات تأكيد دور الجمعية العامة وسلطتها فيما يتعلق بالمسائل ذات البعد العالمي والمكانة المركزية التي تتبوؤها باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول ورسم السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة. وتدعو، في هذا الصدد، الجمعية العامة إلى أن تراعي على نحو ملائم التنمية المستدامة لدى وضع جدول أعمالها، بطرق منها إجراء حوارات على مستوى رفيع بشكل دوري. وبالمثل، يُسلّم بوظيفة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره هيئة رئيسية للمتابعة المتكاملة والمنسّقة للوثائق الختامية لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين، وبدوره الرئيسي في تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على نحو متوازن (المرجع نفسه، الفقرات ٨٠-٨٣).

٣ - منتدى سياسي رفيع المستوى

٤٠ - تقرر الحكومات في الوثيقة الختامية إنشاء منتدى سياسي حكومي دولي عالمي رفيع المستوى، بالاستفادة من مواطن القوة لدى لجنة التنمية المستدامة ومن تجاربها ومواردها وطرائق مشاركتها الشاملة، ليحل محل اللجنة في وقت لاحق. وقررت الحكومات أن منتدى رفيع المستوى من هذا القبيل يمكن أن يقوم بتوفير القيادة السياسية، وتعزيز التكامل بين ركائز التنمية المستدامة الثلاث، وتوفير منبر نشط لإجراء الحوارات بشكل منتظم، ووضع خطة حيوية مركزة عملية المنحى تكفل أخذ التحديات الجديدة والمستجدة في الاعتبار على النحو الملائم. وعلاوة على ذلك، يمكن للمنتدى أن يقوم بمتابعة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة واستعراض التقدم المحرز في هذا الصدد، وتشجيع مشاركة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وغيرها من الجهات المعنية ذات الصلة على مستوى رفيع وعلى نطاق المنظومة، وزيادة الاتساق والتنسيق والتعاون على نطاق المنظومة بشأن التنمية

المستدامة، وتشجيع تبادل أفضل الممارسات والخبرات، وتعزيز الربط بين العلوم والسياسات، وتعزيز عمليات صنع القرار القائمة على الأدلة على جميع المستويات (المرجع نفسه، الفقرتان ٨٤ و ٨٥).

٤١ - وفي هذا الصدد، استهلت الجمعية العامة عملية حكومية دولية مفتوحة تتسم بالشفافية وتشمل الجميع لتحديد شكل المنتدى الرفيع المستوى وجوانبه التنظيمية، توخيا لعقد أول منتدى رفيع المستوى في بداية الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. ودعت الجمعية العامة في الفقرة ٣ من قرارها ٢٠٣/٦٧ المعنون ''تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة'' إلى الشروع في عملية التفاوض في إطار الجمعية العامة لتحديد شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى وجوانبه التنظيمية في موعد أقصاه كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ والانتهاء منها بحلول أيار/مايو ٢٠١٣ لإتاحة وقت كاف للإعداد للمنتدى الرفيع المستوى الأول الذي سيعقد في بداية الدورة الثامنة والستين للجمعية، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مركزا مختصرا عن الدروس المستفادة من لجنة التنمية المستدامة، يضم المعلومات القائمة ذات الصلة بالموضوع بالتشاور مع الدول الأعضاء ويستفاد في إعداده من مساهمات المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، للاسترشاد به في إجراء المفاوضات.

٤٢ - وفي الوثيقة الختامية، يُسلّم بضرورة مراعاة ركائز التنمية المستدامة الثلاث في عمل الأمم المتحدة، وفي هذا السياق، يجب تعزيز تنسيق السياسات داخل الهياكل الأساسية للأمانة العامة للأمم المتحدة لكفالة الاتساق على نطاق المنظومة دعما للتنمية المستدامة وضمان إخضاعها في الوقت ذاته للمساءلة أمام الدول الأعضاء. وفي الوقت ذاته، تدعى مجالس إدارة الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي إلى النظر في اتخاذ التدابير المناسبة لإدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في جميع الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (القرار ٢٠٦/٦٦، المرفق، الفقرة ٩٤).

٤٣ - وتتخذ إجراءات محددة لتعزيز الحوكمة البيئية على الصعيد الدولي. ويُعترف ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه الهيئة العالمية الرئيسية المعنية بالبيئة التي تحدد خطة العمل العالمية في مجال البيئة وتشجع على تنفيذ البعد البيئي للتنمية المستدامة بصورة متسقة داخل منظومة الأمم المتحدة كجهة رسمية تدافع عن قضايا البيئة العالمي.

٤٤ - ويجري رفع مستوى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عن طريق اتباع توصيات ملموسة واردة في الوثيقة الختامية، بما في ذلك من خلال فتح باب عضوية مجلس إدارته بحيث تضم جميع بلدان العالم (المرجع نفسه، الفقرة ٨٨).

٤٥ - ويُسلم في الوثيقة بإسهامات الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة في التنمية المستدامة. وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ تدابير تنفيذية لتعزيز اتساق السياسات على جميع المستويات في هذا المجال وزيادة الكفاءة والحد من التداخل والازدواجية غير الضروريين وزيادة التنسيق والتعاون في إطار الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بالبيئة، بما في ذلك اتفاقيات ريو الثلاث، والتنسيق والتعاون مع منظومة الأمم المتحدة في الميدان (المرجع نفسه، الفقرة ٨٩).

٤ - أهداف التنمية المستدامة

٤٦ - بينما تؤكد الحكومات التزامها الراسخ بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على أكمل وجه وفي الوقت المناسب، فقد عقدت العزم على إرساء عملية حكومية دولية من أجل وضع أهداف عالمية للتنمية المستدامة يتم الاتفاق عليها في الجمعية العامة. وعلى حد تعبيرها، ينبغي أن تكون هذه الأهداف عملية المنحى وموجزة ويسهل التعريف بها ومحدودة العدد وطموحة وذات طابع عالمي وقابلة للتطبيق على نحو شامل في جميع البلدان مع مراعاة الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة واحترام السياسات والأولويات الوطنية (المرجع نفسه، الفقرة ٢٤٧). واستجابة للدعوة الموجهة في الوثيقة الختامية، شرعت الجمعية العامة في إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية تابع للجمعية العامة ومعني بأهداف التنمية المستدامة يتألف من ٣٠ ممثلا ترشحهم الدول الأعضاء من المجموعات الإقليمية الخمس للأمم المتحدة (انظر المقرر ٦٧/٥٥٥). وسيوافي الفريق العامل الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين بتقرير يتضمن مقترحا بشأن أهداف التنمية المستدامة لكي تنظر فيه وتتخذ الإجراءات المناسبة بشأنه. وتبرز الحكومات ضرورة تنسيق هذه العملية وكفالة اتساقها مع العمليات المتعلقة بالنظر في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرات ٢٤٥-٢٤٩).

٥ - استراتيجية تمويل التنمية المستدامة

٤٧ - يُسلم في الوثيقة الختامية بضرورة تعبئة قدر كبير من الموارد من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتحقيقا لهذا الغرض، اتفقت الحكومات على إنشاء لجنة حكومية دولية، تضم ٣٠ خبيرا ترشحهم المجموعات الإقليمية، مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل، بهدف إعداد

تقرير تقترح فيه خيارات لوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة تيسر تعبئة الموارد واستخدامها على نحو فعال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المقرر أن تختتم اللجنة أعمالها بحلول عام ٢٠١٤، وستعد تقريرا تقترح فيه خيارات لوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (المرجع نفسه، الفقرات ٢٥٤-٢٥٧).

٤٨ - واستنادا إلى الوثيقة الختامية، أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٣١/٢٠١٢، والجمعية العامة، في قراريها ١٩٩/٦٧ و ٢٠٣/٦٧، إلى الفقرات ٢٥٥ إلى ٢٥٧ من الوثيقة وشددا على ضرورة تعزيز الاتساق والتنسيق وتجنب الازدواجية في الجهود فيما يتعلق بعملية تمويل التنمية.

هاء - عمليات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة

١ - تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية

٤٩ - تنشأ بعض الآثار في الحوكمة الاقتصادية العالمية من المناقشات المتعلقة بتحسين عملية متابعة تمويل التنمية. واقترح الأمين العام في تقريره عن طرائق عملية متابعة تمويل التنمية (A/67/353)، ثلاثة خيارات ممكنة لتعزيز عملية المتابعة الحكومية الدولية لتمويل التنمية، على النحو التالي: (أ) الاستمرار في التطور التدريجي للطرائق القائمة لعملية تمويل التنمية؛ (ب) إنشاء هيئة حكومية دولية جديدة لتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية؛ (ج) كفالة التنسيق والاتساق مع العملية الحكومية الدولية بشأن تمويل التنمية المستدامة.

٥٠ - وأعيد تأكيد الخيار الثالث في الفقرة ٣٢ من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٦٧، المعنون ''متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية''. وعلاوة على ذلك، قررت الجمعية العامة في القرار نفسه (الفقرة ٣٣) أن تعقد مشاورات مفتوحة شفافة شاملة للجميع من أجل استعراض الطرائق المتبعة في عملية تمويل التنمية واستطلاع إمكانية استحداث طرائق أخرى لتعزيز العملية، بما في ذلك الترتيبات التي يمكن اتخاذها لتحقيق ذلك وطرح خيارات للربط بين مختلف العمليات التي تتناول تمويل التنمية بطريقة متكاملة، مع مراعاة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن طرائق عملية متابعة تمويل التنمية.

٢ - صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٥١ - تمثل الأهداف الإنمائية للألفية منذ عام ٢٠٠٠ إطارا للتنمية على الصعيد العالمي. ومع اقتراب الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف، يجري التحضير حاليا لصياغة خطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥. وستشمل هذه العملية مناقشات بشأن كيفية تعزيز آليات الحوكمة العالمية، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية الجديدة التي من المقرر أن تحددها الدول

الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، شددت الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على ضرورة تنسيق العملية الحكومية الدولية الرامية إلى وضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥٢ - ويقدم فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥، في تقريره المعنون ''تحقيق المستقبل الذي نريده للجميع''، بعض الأفكار الأولية لهذه الخطة. واقترح الفريق أن تحافظ الخطة على الشكل المستند إلى الأهداف والغايات النهائية المحددة، وهو ما يعتبر على نطاق واسع أحد أهم جوانب قوة إطار الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تتصدى الخطة لعدد من التحديات التي أصبحت أكثر إلحاحا منذ اعتماد إعلان الألفية، من قبيل أوجه عدم المساواة، وتغير المناخ، والتنمية المستدامة، والسلام والأمن. ودعا فريق العمل إلى التشديد على القيم الأساسية لحقوق الإنسان والمساواة والاستدامة، وإدماج الأبعاد الرئيسية الأربعة التالية: (أ) التنمية الاجتماعية الشاملة؛ (ب) التنمية الاقتصادية الشاملة؛ (ج) الاستدامة البيئية؛ (د) السلام والأمن.

٥٣ - ويشدد تقرير فريق العمل على ضرورة التركيز على مجموعة من عناصر التمكين لدعم إطار ما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك الحوكمة. وسيلزم إعادة تقييم الهياكل التجارية والمالية والبيئية المتعددة الأطراف لضمان قدر أكبر من الاتساق، بحيث يتسنى لها تمكين تنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥ على نحو أكثر فعالية. وتبرز أزمات الغذاء والوقود والمال التي ظهرت مؤخرا جوانب الترابط في النظام الاقتصادي والمالي العالمي. ويشكل تغير المناخ، وتزايد الهجرة، وعدم الاستقرار المالي تحديات ذات تداعيات عالمية. ومع ذلك، تظل السياسات والقواعد والمؤسسات المنشأة لحوكمة هذه العمليات وطنية في معظمها، في حين أن الآليات العالمية مجزأة بشدة. وعلاوة على ذلك، تختلف مؤسسات الحوكمة العالمية تبعا للجهات المنضوية فيها ولتوزيع الأصوات والسلطة بين أعضاء كل منها. وتؤكد هذه الاختلافات كذلك ضرورة إجراء إصلاحات لآليات الحوكمة العالمية لمعالجة جوانب قصور الديمقراطية في بعض مؤسسات الحوكمة العالمية حتى يتيسّر إضفاء الشرعية على عملية اتخاذ القرارات فيها.

٥٤ - وتنشئ البلدان ترتيبات مؤسسية إقليمية لمواجهة العديد من التحديات، بما في ذلك آليات إقليمية للتعاون المالي وترتيبات غير رسمية لمعالجة الجوانب الإقليمية للهجرة. وتتسم هذه الترتيبات بالأهمية فيما يتعلق بالاستجابة للاحتياجات الإقليمية المحددة، لكنها قد تستلزم التنسيق لتجنب تجزؤ السياسات وعدم الاتساق مع النظم المتعددة الأطراف والمعايير الدولية.

٣ - الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية

٥٥ - استعراض السياسات الشامل الذي تجريه الجمعية العامة كل أربع سنوات هو أداة السياسات الرئيسية لتحديد الطريقة التي يعمل بها جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لدعم البلدان المستفيدة من البرامج في جهودها الإنمائية. وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية. وتشير التغييرات التي أُقِرت في ذلك القرار إلى الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة باعتباره استراتيجية تهدف إلى تعزيز أهمية وفعالية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى وجه الخصوص، أكد القرار ضرورة زيادة جدوى جهاز الأمم المتحدة الإنمائي واتساقه وكفاءته وفعاليته في تقديم الدعم للبلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وسلمت الجمعية أيضا بالدور الرئيسي الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار الولاية الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، في التنسيق العام للصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة.

٥٦ - وسلمت الجمعية العامة في القرار أيضا بقيمة تحسين الروابط بين الأنشطة التنفيذية والقواعد والمعايير، من قبيل الحرية، والسلام، والأمن، وحقوق الإنسان، وأهمية تعميم التنمية المستدامة على الولايات والبرامج والاستراتيجيات وعمليات صنع القرار في كيانات الأمم المتحدة. ولأول مرة أيضا، كان هناك اعتراف حكومي دولي بنموذج ''توحيد الأداء''، على الرغم من أنه يظل خيارا طوعيا.

٤ - المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن الحالة الاقتصادية والمالية العالمية في عام ٢٠١٢

٥٧ - المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى التي أجرتها الجمعية العامة بشأن حالة الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٢ (نيويورك، ١٧-١٨ أيار/مايو ٢٠١٢)، والتي تَشارك في الدعوة إليها رئيس الجمعية العامة والأمين العام، سلطت الضوء على دور الأمم المتحدة في المداولات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية. وتمثل هدف ذلك الاجتماع في استكشاف السبل الكفيلة بتحسين الحالة الاقتصادية والمالية العالمية العامة، ومناقشة أثرها على الجهود الإنمائية والعمليات الاجتماعية. وتألف الحدث الذي دام يومين من جلسات عامة، منها جزء على مستوى القمة وجزء وزاري، وأربعة اجتماعات موائد مستديرة بشأن ما يلي: (أ) مكافحة البطالة وإيجاد فرص العمل (ولا سيما للنساء والشباب) والتصدي

للفقر؛ (ب) الحد من شدة التأثر بالمديونية وإدارة التضخم/الانكماش؛ (ج) الحد من تقلبات أسعار السلع الأساسية، وزيادة الإنتاج والتجارة والاستثمار؛ (د) زيادة الاستقرار وإمكانية التنبؤ والشفافية في القطاع المالي. وكانت إحدى الرسائل الرئيسية للاجتماع هي أن اقتصاد العالم وماليته يواجهان تحديات ملحة تتطلب استجابات سياساتية قوية ومنسقة دوليا، وأن الأمم المتحدة تستطيع أن تقوم بدور مركزي في النهوض بالنمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر على نحو شامل ومنصف.

٥٨ - وكان الحدث إسهاما قيما في عملية متابعة مؤتمر عام ٢٠٠٩ المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. وستكون المناقشات المشابهة على أعلى مستوى سياسي في الأمم المتحدة بشأن القضايا الاقتصادية والمالية وانعكاساتها على البلدان النامية والاقتصادات الصغيرة عنصرا مفيدا من عناصر إطار الحوكمة الاقتصادية العالمية الأكثر شمولا وتشاركية.

٥ - إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٥٩ - منذ منتصف التسعينات، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور رئيسي ومتطور في تنفيذ ورصد خطة الأمم المتحدة للتنمية. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قطع قادة العالم التزاما محددا بتعزيز المجلس واعترفوا بدوره الرئيسي في تحقيق تكامل متوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. وعقب المؤتمر مباشرة، أعربت الدول الأعضاء في الاجتماع الوزاري الخاص الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ عن دعمها لإعادة النظر أو ''إعادة التفكير'' بعمق وعلى نطاق المنظومة في وضع جدول أعمال المجلس وأساليب عمله وإشراكه لأصحاب المصلحة المتعددين.

٦٠ - ووفقا لما كَلَّف به المجلس في قراره ٣٠/٢٠١٢، تجري حاليا مناقشة طائفة من الأفكار لتعزيزه، ومنها دوره في تحقيق التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. واقترح المجلس اختيار موضوع رئيسي سنوي لمناقشته بإشراك جميع الجهات ذات الصلة في منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي برمتها، وذلك وفقا لمجالات اختصاصها. ومن المقترح أيضا أن يشرع المجلس في عقد دورات منفصلة وقصيرة تركز على مسائل محددة على امتداد السنة التقويمية. ويتوخى الاقتراح عقد دورة سنوية تكون موضع استعراض أعمال منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التكامل بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بعمل المجلس بشأن تمويل التنمية، هناك مبادرة من رئيس المجلس لإنشاء فريق عامل يتكون من مكتب المجلس، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والأونكتاد بغية تعزيز

الاتساق في عمل هذه المنظمات. وسوف يسعى المجلس أيضا إلى تعزيز الترابط والتنسيق وتفادي ازدواجية الجهود بين الأعمال المضطلع بها بشأن تمويل التنمية وتمويل التنمية المستدامة، وهو ما يتفق مع نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٦١ - وتتضمن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أيضا تكليفا بإنشاء روابط بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المقبل من أجل اجتناب الازدواجية والمسارات المتوازية. ويمكن وضع شروط تلك الروابط خلال العملية التي تحدد أساليب عمل المنتدى. ويتوفر المجلس على منظومة من الهيئات التي يمكن استخدامها بفعالية في دعم المنتدى، وتستطيع أن تنتج وتوفر البحوث والأدلة والمعارف والشبكات والشراكات التي سيستفيد منها المنتدى لزيادة فعاليته.

٦ - تعزيز دور مجموعة الـ ٧٧

٦٢ - إن الدور البارز الذي تقوم به مجموعة الـ ٧٧ في مداولات الأجهزة الحكومية الدولية للأمم المتحدة وفي عمليات صنع القرار فيها دور رئيسي في تشكيل وتحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة إذ تحاول الأمم المتحدة تحديد مسار أكثر ترابطا وتنسيقا يتمحور حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك متابعة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وفي الملاحظات التي أبداها الأمين العام أثناء حفل تسليم رئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أبرز الأمين العام أهمية مشاركة المجموعة ودورها القيادي في القضايا المتصلة بخطة عمله للسنوات الخمس المقبلة، والتي تشمل التنمية المستدامة؛ ومنع نشوب الصراعات، والوقاية من الكوارث، وانتهاكات حقوق الإنسان ومعيقات التنمية؛ وبناء عالم أكثر أمانا وأمنا؛ ودعم الدول التي تمر بمرحلة انتقالية؛ وتمكين المرأة والشباب. وأثناء قيام مجموعة الـ ٧٧ بتطوير موقف متسق ومترابط بشأن القضايا الإنمائية، يمكنها أن تكون بمثابة واجهة للتفاعل مع مجموعة العشرين.

واو - التعامل مع الجهات الفاعلة من غير الدول

١ - تعزيز التعامل مع المجتمع المدني والقطاع الخاص

٦٣ - في عدد من الحالات، يمكن للتعامل وإقامة الشراكات بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة أن يتيحا تعبئة مزيد من المعارف والموارد، وأن يسمحا بتحقيق مستوى أعلى من مشاركة الجمهور ودعمه لمبادرات التنمية، وبالزيادة في بناء القدرات وصياغة السياسات على صعد متعددة.

٦٤ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، شددت الحكومات على الدور الهام الذي تؤديه الجهات الفاعلة من غير الدول في النهوض بالتنمية المستدامة. وأشارت الحكومات إلى أن مشاركة الجمهور على نطاق واسع وإمكانية وصوله إلى المعلومات والإجراءات القضائية والإدارية من الأمور الأساسية في تعزيز التنمية المستدامة، وسلمت في هذا الصدد بالأهمية التي يكتسيها الانخراط الفعلي مع كل من المجتمع المدني والقطاع الخاص.

٦٥ - واعترفت الحكومات بدور المجتمع المدني وأهمية تمكين جميع أعضائه من المشاركة الفعلية في التنمية المستدامة، وأقرت بأن تحسين مشاركة المجتمع المدني يتوقف، في جملة أمور، على تعزيز إمكانية الحصول على المعلومات، وبناء قدرات المجتمع المدني، وتيسير تدفق المعلومات بين الحكومة والجمهور. وأشار القادة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أيضا إلى أهمية التشارك الفعلي بين القطاعين العام والخاص. وفي هذا الصدد، أكدوا على أهمية الأداة التي تمثلها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وشجعوا قطاع الصناعة، والحكومات المهتمة، وكذلك أصحاب المصلحة المعنيين، وبدعم من منظومة الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء، على وضع نماذج لأفضل الممارسات وتيسير العمل لإدماج الإبلاغ عن الاستدامة، مع مراعاة خبرات الأطر القائمة بالفعل، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك في مجال بناء القدرات.

٦٦ - وعلى العموم، اعترف القادة المجتمعون في المؤتمر بأنه دون المشاركة الفعلية لمؤسسات الأعمال التجارية والمجتمع المدني في وضع السياسات وتنفيذها، لا يمكن لوتيرة العمل السياسي الرامي إلى تعزيز الاستدامة أن تكون أسرع أو أكثر كفاءة مما تقتضيه التحديات.

٢ - المجتمع المدني

٦٧ - هناك مجموعة متنوعة من وجهات النظر لدى المجتمع المدني بشأن المسائل المتصلة بالحوكمة الاقتصادية العالمية والتنمية. وفي السنوات الأخيرة، شددت الحجج التي ساقها مختلف ممثلي المجتمع المدني في طائفة من المنتديات والتقارير والمنشورات على الحاجة إلى صنف من الحوكمة يتسم بمزيد من التوحيد والشمول إذا أريد لتعددية الأطراف أن تنجح، بما في ذلك مجموعة أكثر اكتمالا من المؤسسات ومشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وقد قدمت مجموعة من الاقتراحات حول هذا الموضوع على النحو التالي:

(أ) ينبغي للحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف أن تكون على استعداد لتوسيع نطاق الشراكات والتعاون مع جميع الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك المجتمع المدني بكل ما فيه من تنوع، لتمكين الحلول العملية من الخروج إلى حيز الوجود؛

(ب) ينبغي أن تناقَش إصلاحات هيكل الحوكمة العالمية بين جميع أصحاب المصلحة وأن تكون لها آثار على جميع مستويات وضع السياسات. ويجب أن تشرك عملية الإصلاح الهادف البلدان النامية في جميع المراحل وأن ترمي إلى تعزيز المؤسسات والجهات الفاعلة في الحوكمة المستدامة على جميع المستويات، ولا سيما على الصعد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني والمحلي؛

(ج) سيكون تنظيم مشاورات عالمية مهيكلة على شبكة الإنترنت مع المجتمع المدني وسيلة فعالة لجمع خبراته ومقترحاته المتعلقة بإصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية؛

(د) يجب أن تصبح المؤسسات والعمليات المتعددة الأطراف أكثر فعالية وعدلا وجدارة بالثقة. وهناك حاجة إلى الترابط والتنسيق بين مختلف الوكالات والمؤسسات والأنشطة ذات الصلة بالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. ففي الوقت الراهن، تظل عدة بلدان صغيرة ونامية مهمشة أو مستبعدة من عمليات صنع القرارات العالمية في مؤسسات بريتون وودز أو مجموعة العشرين على سبيل المثال. وسيمكّن تعزيز صوت ومشاركة تلك الجماعات من تعزيز شرعية وفعالية هيكل الحوكمة الاقتصادية العالمية؛

(هـ) من الضروري أن يتّبع صناع السياسات على جميع المستويات نهجا متوازنا بين الركائز الثلاث للتنمية المستدامة – الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. وهناك حاجة إلى الإثراء المتبادل والإحالة المرجعية المتبادلة بين هذه الركائز. وفي هذا الصدد، للمجتمع المدني دور هام في تصميم وتنفيذ أطر التنمية المستدامة وأنشطتها.

٦٨ - ولا يمثل ما ورد أعلاه سوى عينة من وجهات النظر والآراء التي أبدتها كيانات المجتمع المدني المتنوعة بشأن المسائل المتعلقة بالحوكمة الاقتصادية العالمية والتنمية. وينبغي ألا ينظر إليه باعتباره وجهة نظر متجانسة من المجتمع المدني، بل بالأحرى باعتباره يقدم لمحة عن بعض المسائل التي تعتبرها بعض الكيانات مسائل هامة.

٣ - القطاع الخاص

٦٩ - القطاع الخاص الدولي كيان متنوع له وجهات نظر مختلفة حول المسائل ذات الصلة بالحوكمة والتنمية. ومع ذلك، فقد دأب ممثلو القطاع الخاص في اجتماعات الأمم المتحدة

على التأكيد على أهمية إشراك أوساط الأعمال التجارية في المناقشات المتعلقة بالسياسات والإجراءات وعمليات التقييم على جميع المستويات.

٧٠ - ويَعتبر معظم ممثلي قطاع الأعمال التجارية الأهدافَ الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ جزأين لا يتجزآن من مصالحهم التجارية ومواطنتهم العالمية. وبغية استقطاب منافع زيادة استثمارات القطاع الخاص، يجب أن تعمل الحكومات ووكالات التنمية مع المؤسسات التجارية بشكل مباشر أكثر من أجل تحديد معيقات الاستثمار وعلاجاتها، وتعزيز قدرات الحكومات على تهيئة بيئات مؤاتية للأعمال التجارية، وتطوير المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٧١ - وعلى مر السنين، أبرز ممثلو القطاع الخاص الحاجة إلى عملية محددة لمتابعة تمويل التنمية على المدى الطويل، تتضمن مشاورات ترتكز على النتائج، وتشرك خبراء من القطاعين العام والخاص، وتنظَّم على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. وقد نادى ممثلو قطاع الأعمال التجارية بآلية حكومية دولية مركزية لتنسيق هذه الأنشطة على مستويات متعددة. وقد يكون من مجالات التركيز الرئيسية لهذه المشاورات تنمية وتوسيع نطاق الآليات والبرامج والسياسات والأدوات الفعالة التي تمكّن من الاستفادة من الموارد الرسمية المحدودة المتاحة، بما فيها موارد الوكالات الإنمائية، من خلال تسخير موارد من القطاع الخاص والمؤسسات.

٧٢ - وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، كانت شبكة الأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، التي نظمتها غرفة التجارة الدولية والمجلس العالمي للأعمال من أجل التنمية المستدامة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والتي انضمت إليها ١٠ رابطات صناعية دولية بارزة، بمثابة منبر موحد ورسمي مكّن قادة قطاع الأعمال التجارية من الإسهام بمدخلات وخبرات وحلول بناءة خلال المفاوضات. وشدد الاجتماع على ضرورة وضع معيار جديد للتعامل بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتحقيق نتائج ملموسة على الصعيد العالمي. وبغية التعجيل بهذه العملية، دعا المشاركون الأمم المتحدة إلى تشجيع مستوى جديد من التشاور والتعاون مع المؤسسات التجارية وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين في هذه الجهود.

٧٣ - وإضافة إلى ذلك، جمع منتدى استدامة الشركات المعقودة خلال المؤتمر أكثر من ٢ ٧٠٠ مشارك، ينتمي نصفهم تقريبا إلى أوساط الأعمال التجارية والاستثمار، والنصف الآخر إلى المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، والمدن، والحكومات والأمم المتحدة. وكان المنتدى بمثابة قاعدة لإطلاق عدد كبير من الأنشطة الجديدة والموارد والالتزامات بالعمل من

جانب فرادى المؤسسات التجارية، وشركات متعددة، وشراكات بين القطاعين العام والخاص. وجمعت الجلسة العامة الختامية الرفيعة المستوى بين قادة من قطاع الأعمال التجارية، والحكومات، والمجتمع المدني، والأمم المتحدة للتداول بشأن استراتيجيات من أجل عهد جديد للاستدامة العالمية. وشكلت نتيجة الجلسة الختامية تأييدا ساحقا لأهداف التنمية المستدامة، حيث أبدى ما يقارب ١ ٠٠٠ من مديري الأعمال التجارية رغبة في العمل مع الحكومات في تحديد الغايات والأهداف.

رابعا – الاستنتاجات والتوصيات

٧٤ – توجد تحديات وفرص جديدة داخل منظومة الأمم المتحدة لدعم نظام أكثر فعالية للحوكمة الاقتصادية العالمية. والأولوية العليا هي تنفيذ التوصيات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي يسعى إلى معالجة التحديات الواسعة التي تواجه الحوكمة في الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة، وتعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وينبغي أن يعزز هذا الإطار الترابط والتنسيق والتعاون والفعالية على نطاق منظومة الأمم المتحدة بإدماج أبعاد التنمية الثلاثة بطريقة متوازنة وبالمساعدة على تنفيذ الالتزامات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمجالات المتصلة بها.

٧٥ – ومن أجل النهوض بأعمال الأمم المتحدة، هناك حاجة إلى تعزيز فعالية الأجهزة الرئيسية ودورها التنسيقي، ومنها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأجهزتهما الفرعية. ويجب ضمان الاتساق في مختلف عمليات الأمم المتحدة الحكومية الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بالتنمية المستدامة، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتمويل من أجل التنمية. في هذا السياق، ينبغي تحقيق تكامل الأنشطة المعيارية والتحليلية والتنفيذية بصورة فعالة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. ومن الناحية الحكومية الدولية، على مجموعة الـ ٧٧ أن تضطلع بدور هام، بوصفها أكبر مجموعة قطرية في الأمم المتحدة.

٧٦ – وينبغي أن تواصل مجموعة العشرين تعزيز وتنظيم عملها مع الأمم المتحدة، على النحو الذي اقترحه فريق الحوكمة العالمية. وينبغي أن تزيد مجموعة العشرين في تقوية علاقاتها مع المؤسسات الرسمية والبلدان غير الأعضاء وأصحاب المصلحة ذوي الصلة الآخرين.

٧٧ - وتتطلب إقامة نظام أكثر تشاركية للحوكمة الاقتصادية العالمية الزيادة في توسيع وتعزيز انخراط البلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير الاقتصادية الدولية. ويجب أن تعكس إصلاحات هياكل إدارة مؤسسات بريتون وودز المواقع النسبية للأعضاء في الاقتصاد العالمي على نحو أفضل، وأن تحمي تمثيل أصوات الأعضاء الأشد فقرا.

٧٨ - ويتمثل أحد العناصر الهامة في نظام فعال للحوكمة الاقتصادية العالمية في المشاركة النشطة للجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، في الحوار والأنشطة المتصلة بالتنمية. وينبغي أن تستمر الجهود الرامية إلى تعزيز التعامل والشراكات مع تلك الجهات الفاعلة.